

297.14

سيو ر جلاك الدين عَبدالرحن،

V:

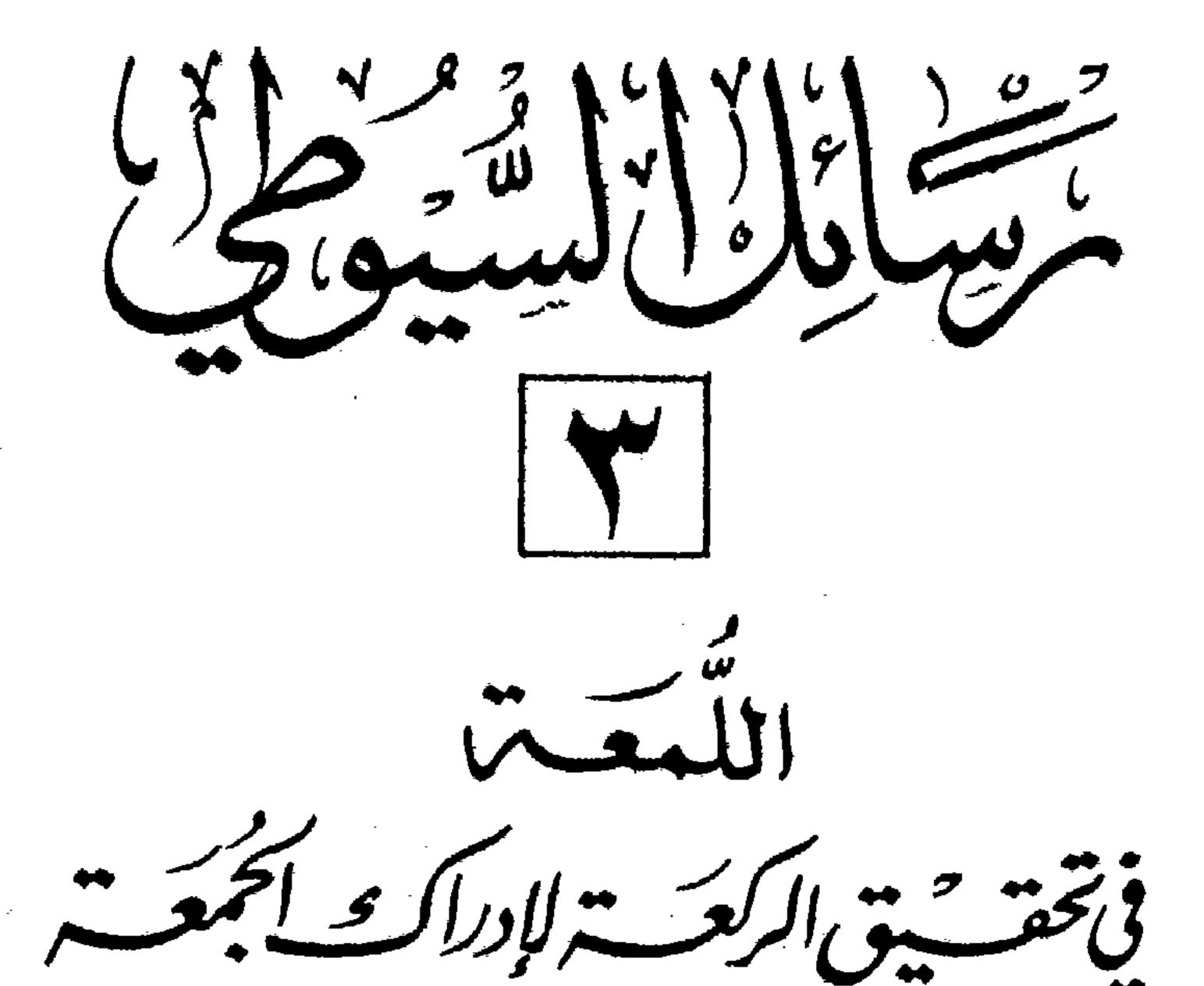
تحقيق:

ه د. خالد عبد الكريم جمعة عبد القادراً حمد عبد القادراً حمد عبد القادراً حمد عبد القادراً حمد عبد القادراً وه عبد الق

المسكوكي سكنة ١١١هم

اللبعة في تحقت الركعة الإدراك و المجمعة حميع أنجقوق مجفوطت الطبعة الأول الطبعة الأول

الناشر مكنة دارالعروبة للنغروالتوزيع مكنة دارالعروبة للنغروالتوزيع النقرة - ثباع بعثمان - مجع لماهر وجمد/الدورالأول ص.ب ٢٦٢٣؟ الرمزالبرييب 13123 الصفاة - بكوت الرمزالبرييب 13123



خانين جلال الذين عَبدالرحن بن أبر يقي رالسرطي

تحقیق:

المستكوني ستسكنة اااه

د.خالد عَبدالككريْم جُمعَة عَبدالقَادراُ مَدعَبدالقَادر

الناشر مكتبة دارالغروبة النفروالتوزيغ



المقدمة

هذه هي الرسالة الثالثة من سلسلة ـ رسائل السيوطي ـ وهي بعنوان «اللمعة في تحقيق الركعة لإدراك الجمعة».

وموضوعها كما يظهر من العنوان حكم من يأتي إلى صلاة الجمعة متأخراً، وبعد أن ينهي الإمام ركوع الركعة الأولى وسجودها فإن أدرك الركوع من الثانية مع الإمام، كتبت له صلاة الجمعة، فلا يؤدي سوى الركعة التي فاتته.

وقد ناقش المصنف هذه المسألة نقاشاً علميًّا، معتمداً في نقاشه على الأدلة النقلية من أحاديث رسول الله ﷺ، وعلى أقوال العلماء فيها.

نسيتها:

نسبها المصنف لنفسه في كتابه «حسن المحاضرة» ٣٤٢/١ ، ونسبها له حاجي خليفة في «كشف الظنون» ٢٥٦٥/٢ ، والبغدادي في «هدية العارفين» ٢/١٥) .

تسميتها

وردت في «حسن المحاضرة» ٣٤٢/١ باسم «اللمعة في تحقيق الركعة لإدراك الجمعة»، وكذا في «كشف الظنون»، و «هدية العارفين».

بينما وردت في مخطوطة تونس باسم «اللمعة في تحرير الزكعة لإدراك الجمعة»، وكذا في مخطوطة «الحاوي» الظاهرية، وفي الحاوي المطبوع أيضاً.

وربما جاء التحريف في كلمة «تحقيق» من النشاخ، حيث حرَّفوها إلى كلمة «تحرير».

نسنخها:

يوجد منها نسخة في بولين تحت رقم «٣٣/٣٩٣٠»، كما توجد منها نسخة في تونس ضمن مجموع يحمل الرقم «١١٣٢٩»، وهي من ضمن رسائل «الحاوي للفتاوي».

النسخ المعتمدة في التحقيق:

١ ــ نسخة دار الكتب الوطنية في تونس. وتقع رسالتنا في الورقة
 ١٩٥ ــ ١٩٦٦ .

٢ ـ نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق، مخطوطة الحاوي للفتاوي.
 وتقع رسالتنا فيها في الورقة ٤١و ـ ٤٣ظ.

٣ ـ نسخة الحاوي للفتاوي ـ المطبوع.

وقد وصفنا هذه النسخ في الرسالة الأولى من هذه السلسلة.

عملنا:

اتخذنا نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق ـ مخطوطة «الحاوي للفتاوي» أصلًا. ثم قمنا بمقارنة الأصل بالنسختين الأخريين، وأثبتنا الخلاف في الحواشي، وضبطنا النض ضبطاً كاملاً، وبخاصة الأحاديث، ثم خرجنا الأحاديث من مصادرها التي ذكرها المصنف. أما المصادر التي لم نتمكن من الحصول عليها فقد خرجنا الأحاديث التي نقلها المصنف منها من الكتب الموجودة لدينا، ثم ختمنا الرسالة بفهارس عامة.

ونسأل الله التوفيق والسداد.

المحققان

اللمعه في بخريرالوكعه لا دراك للجعه لبماله الرحن الرحب مسلمة في فول المنهاج في علاه للحدة من إدران وكوع النائية ادرك للجعه نيعنا بعدسلام الامام وسنى كمليه الشارح المخفق وكعذ للتالشيخ تنى الدبرالسبكي بنولدان شرطاد والنابحدة بركوع النانبة ان يسترالامام الالسلام وودم لبعش إنه فال بجوزيفارنة الامام اذاا درك ركوع النانية متول اناب الامام الوالسعود الثابي وأفنى بذلك جاعة من الشانعية معلى مربعند المقالد للاما والشافعي هناه ومنا الجواب المحدد وسلام على بهاده الديرا مسلو حسد والمسلة من معمنلان المابل التي بالتون بهافان المفهويرس كلام كتيوين اشتراط الاستراد الحاسلام ومن كلام اخرين خلافه وصاانا اببن ذلك موسحا مفعيلا فافولس المفهورم بكلام المشايخ الثلانة الرانع والنووى وابزار فعذا شتراط الاستراداى السلام حبث عبوا فى عدة سواضع الوافعي نسوحبه والنووى يسوح المهدب والمنهاج وابرالوفعه فى بنوشرط بتدسلا الاسام ركعة اصاف بعدسلام الامام فاذا سلالامام قام واقى بركعة وتكور ذلك منهم في واصب عديدة وحد اوان كان تحفظ ولد كربعون معورالمسلة لاللتقبيه كلن بدنعه عدم ذكرالشن الاخ ومومالوا ونارف نبل السيلام ماحك فاندلوكان يحكدالا درال يبنهوا عليه لبعرفوا العقوله ربعيد سلام الامام وبخود ليس للتقبيد وكذا فالعابن الوقعة في سلة المزحوم اذا واعى نزيب ننسه عالما بطلت معلاته تمان ادرك الامام في كوع النانية وجب عليه ان بحرم معه وتدرك المحد بها الركعة فاذا سلالاما ماصاف الها احرى والس وسلة المسبوق المراد بادراك الركعة ان بجريوا لماموم ويوكع مع الامام والامام واكع فبجنعان فخ ومنه وبنياب الاسام الحمال الدين ننا فالسادواك

● صورة الصفحة الأولى من رسالة واللُّمعة في تحقيق الرُّكعة لإدراك الجمعة»، نسخة الظاهرية، بدمشق.

للاست

- بورانيد المعناد الدحد مراع والناسد ادرا الحرف ميضلي بخرسال المناع وسنرع لبدالط ارتج المند وثوالا بنوادا ريئ كادزالا الجيعة عافوع الناسوان الملايا البراليسال ووج تبعيم الدفال يحرزمنارند الماتاء اندااه ولأؤكره الناب وبالدب لرمويل الزائميوة النايد - " بزاله ماعة يرالها وحبة بخلى بحمرا لدندرللاتل السابعي رصراله قدرعنا البرك رسلاع على عبادا لزراع كتبي المسالة مرمح خلاف المسادل بني بجب المؤود وبماوا زالهم مرفاع كثيرب . مشتراك ١٠ مشترا دالى المشتلك ومرى لا المرسخ لما به البرداللازاعي المهرم ركيل المشارخ النااندا اردي وابزاليعت استرآ الاسمراوادالمسلل مباعمراء عزامة عزاما والعراد ويهام المادين الزهبارالهملع وابرال دوسها اللاواب بتوليم وفوت للهمال تراحد احاد وورسال الاعلاماء اشتلهما تلع مله واشاع لعدو شارره التوسيم بدينواعات عومون وازكان أ الاستادات المسالة الالسد الالتي المائية المنواكة عروسوات وذر والنسالة ماحلة مأ ولارضة المراه المراء المراعات واعلى المراء المراه وسعو ستسلله الاعتراء عن ليسترك سسل فالإرال وحديد سأادا لوهوماذا راهبري بيب سهدها المحل خالد بزارا وزلما لا تريع دوع السرهد و الجهرم كدونورلم البمه به روالرود ماء اسلم لاء . الضاب البما العرى بد تسالة السبن السواء مسائدالما الووق ارتصوا لااسوم ذماوح سيمهمان ولاقع متعمعلاب سندر مشادح بهرأ الرادحون الزادحون الزادحون الرادحوع ربيد سور شادعة مما وحودي ا داردل كما وعسارالاسمرارالوزلها مسالة الواونسة النبيء ويماالاشوى وجورما مبرا ليذلل ولم بجريد (المعمن اغشاء! عكروامشاك المعارفة مرسربها بعوالوكعة الاولى مغرنته لتهاهم وزامتها يدستاك الرادجي والنوري في دشاك المنظاف والرالوجة ومشاك اباء وشاريها الشالترها عربله والمالوك في الرابي ومرهوم بالسالة واسراء و المراد المالة وعماره الاستدء والرمه والمالة المالتهامة مماتله المالهم ومنها فبالليسلام والرياد والمدينة بالمراه بعثر سلل الاشلع دوون عدارت و فول ا عال إلربر الجهل عيد أي عدد الشمر معد البران تعلم عند الهدر والنظر كا علا طهر ، م. ماداد أ ادهم والابسرفياد العسم المعروالاند بالاولياد علانة وعويد الدام لي من المرا المنار و المنام المدلع واسترا وعلى شاع الني مركم بهوم وان وكفت ... الدور الم سدوالم وبورة مومول المسيم الصورة. المالم والمالي المحلف الماسير من المالي المالية ال والمراه مراجم مراجر والمراجد سالحوب ورجب الافتصار عليه ودارك عنوال

● صورة الصفحة الأولى من رسالة «اللّمعة في تحقيق الرّكعة لإدراك الجمعة»، نسخة دار الكتب الوطنية بتونس

بسيم الترالم من الرحيم اللّعت اللّعت الرياك المحمعة في تحقت ق الركعة ترادراك و المحمعة

مسألـة:

في قول «المنهاج» في صلاة الجمعة: «من أدرك ركوع الثانية أدرك الجُمعة فيصلي بعد سلام الإمام»، ومشى عليه الشَّارح المحقِّق، وكذلك الشيخ تقي الدِّين السَّبكي بقوله: «إنَّ شرط إدراكِ الجمعة بركوع الثانية أن يستمر الإمام إلى السلام»، ووقع لبعضهم أنه قال: «يجوز مفارقة الإمام إذا أدرك ركوع الثانية قبل أن يسلم الإمام إثر السجود الثاني»، وأفتى بذلك جماعة من الشافعية. فعلام يعتمد المقلد للإمام الشَّافعي رضي الله عنه وعنًا؟

الجراب:

الحمد الله وسلام على عباده الذين أصطفى. هذه المسألة من معضلاتِ المسائلِ التي يجبُ التوقّف فيها؛ فإنَّ المفهوم من كلام كثيرين اشتراط الاستمرار إلى السّلام، ومن كلام آخرين خلافه. وها أنا أبين ذلك واضحاً مفصّلاً فأقول:

المفهوم من كلام المشايخ الثلاثة: الرافعي، والنووي، وابن الرفعة اشتراط الاستمرار إلى السّلام حيث عبّروا في عدة مواضع. الرافعي في شرحيه، والنّووي في وشرح المهذب، والنّووي في وشرح المهذب، والنّووي في

⁽١) في نسخة تونس المذهب، وهو تحريف واضح.

«الكفاية» بقولهم: صلّى بعد سلام الإمام ركعة: أضاف بعد سلام الإمام، فإذا سلّم الإمام قام وأتى بركعة. وتكرر ذلك منهم في مواضع عديدة. وهذا وإن كان محتملًا لذكرٍ بعد صور المسألة لا للتقييد، لكن يدفعه عدم ذكر الشّق الآخر وهو ما لو فارق قبل السلام، ما حكمه؟ فإنه لو كان حكمه الإدراك لنبهوا عليه؛ ليعرفوا أن قولهم «بعد سلام الإمام ونحوه» ليس للتقييد.

وكذا قالَ آبن الرفعة في مسألة المزحوم: «إذا راعى ترتيب نفسه عالماً، بَطُلَتْ صلاتُه. ثمّ إنْ أدرك الإمام في ركوع الثانية، وجب عليه أن يُحرِمَ معه وتُدرك الجمعة بهذه الركعة. فإذا سلم الإمام، أضاف إليها أخرى».

وقالَ في مسألة المسبوقِ: «المرادُ بإدراك الركعةِ أن يُحرِمَ المأمومُ ويركعَ مع الإمام، والإمامُ راكع، فيجتمعان في جزءٍ منهُ، ويتابعُ الإمامَ إلى أن يُتمَّه.

قال أن الرافعي: «المراد بإدراك الركوع أنْ يدركُهُ فيه أو يتابعه فيما بعدَهُ من الأركانِ». فهذه العبارات كلُها ظاهرة في اعتبار الاستمرار إلى السّلام.

وأمّا مسألة المفارقة التي ذكرَها الأسنويُّ، وجوَّزها قبل السَّلام، فلم يُصرِّح بها أحدُ من المشايخ الثلاثة، وإنَّما ذكرُوا مسألة المفارقة، مريدين بها بعدَ الركعةِ الأولى، بقرينةِ أنَّهما لم يذكراها في مسألةِ المسبوقِ، وإنَّما ذكرها الرّافعي والنَّووي في مسألةِ الاستخلافِ، وآبنُ الرِّفعة في مسألة الزحمةِ. وكلَّ من المسألتين خاصُّ بإدراك الركعةِ الأولى.

 ⁽٢) والكفاية عساقطة من نسخة الأصل، ومن نسخة تونس، والزيادة من الحاوي المطبوع.
 (٣) في نسخة تونس وفي الحاوي المطبوع ووقال مكان وقال.

هذا وقد صرّح بالمسألة واشتراط الاستمرار إلى السّلام الشيخ تقي الدين السّبكي، والكمالُ الدميري، في شرحيهما على «المنهاج «. وعبارة السبكي والدميري: «هذا إذا أكملها مع الإمام، أمّا لو خرج منها قبل السّلام، فلا. ويرشد إليه قوله: فيصلي بعد سلام الإمام ركعة «. هذه عبارته.

وقول الشيخ جلال المحلي في شرجه: «واستمرَّ معه إلى أن سلَّم» يحتمل التقييد والتَّصوير لأجل صورةِ الكتاب.

والأوَّل أوجُه، وإلَّا لبيَّن حكمَ القسمِ الآخر وألحقَهُ بالأوّل، كما جرت () به عادتُه، وعادةُ الشُّرَّاحِ قبلَه، وإلَّا لكانَ زيادةَ إبهامٍ، واستمراراً على ما في المتن من الإبهام.

وإنْ نظرتَ إلى الاستدلال وجدته يؤيد الاشتراط، وذلكَ لأنَّ الأصلَ في الجُمُعَةِ ألا يُصلى شيءٌ منها إلا مع الإمام ، خرَّج صورة من أدركَ ركعة بالحديث، فوجب الاقتصار عليه بشرط حصول مسمَّى الركعة. والتشهَّدُ والسلامُ داخِلانِ في مسمَّى الركعة، وذلك من وجوه:

أحدها: أن النصوص والإجماع على أن الجمعة (١) والصبح والعيدَ ونحوها ركعتان، والظهر والعصر والعشاء أربع ركعات، والمغرب ثلاث ركعات (١). والقول بأنَّ آخر الركعاتِ الفراغُ من السَّجدةِ الثانيةِ، وأن التشهَّدُ والسلامَ قدرٌ زائد عليها، يلزم عليه أحد أمرين: إمَّا إخراجُ ذلك عن مُسمَّىٰ الصلاةِ، وهو شيء لم يقلهُ أحدٌ في التشهّد، وإنْ قالَ به بعضُ العلماءِ في

⁽٤) كلمة وجرت، ساقطة من نسخة تونس.

⁽٥) في نسخة تونس: ﴿ يُصَلِّي شيئاً ٩.

⁽٦) قُوله: وعلى أن الجمعة، ساقط من نسخة تونس.

⁽٧) كلمة وركعات، ساقطة من الحاوي المطبوع، ومن الأصل، والزيادة من نسخة تونس.

السَّلام، وإمَّا دعوىٰ أنَّ الصلاة ركعتانِ وشيءُ أو أربعُ وشيءُ أوْ ثلاثُ وشيءٌ، أوْ ثلاثُ وشيءٌ، أو شيءٌ، أو أسيءٌ، ويأباهُ حملةُ الشَّرعِ.

الثاني: أنَّ الحديث واتفاق المذهب مصرح بأنَّ الُوترَ ركعةً، وهي مشتملةً على تشهَّدٍ وسلام ، فدعوى أنَّهما خارجانِ عن مسمَّى الركعةِ خلافُ الأصلِ والظاهر؛ إذ الأصلُ والظاهرُ أنَّ الاسمَ إذا أُطلِقَ على شيءٍ يكونُ منصبًا على جميع أجزائه، ولا يخرج بعضها عن إطلاقِ الاسمِ عليه إلا بدليل ينصُّ عليه.

الثالث: أن أكثرَ ما يُقالُ في إخراجِهِما عن مسمَّى الركعة القياسُ على الركعةِ الأولى يعقبها الركعةِ الأولى، وهو بعيد، لأنَّ السجدةَ الثانيةَ في الركعةِ الأولى يعقبها الشَّروعُ في ركعةٍ أخرى، فوجب كونها آخرَ الركعةِ. والتشهُّدُ الأوَّلُ يعقبهُ ركعةٌ أو ركعتانِ، فصحَّ جعلهُ فاصلًا بين ما سبق وما سيأتي. وأمَّا الركعةُ الأخيرة فلا يعقبها شروع في ركعةٍ أُخرى، فوجب أن يكونَ تشهُّدُها جزءا منها وداخلًا في مسماها أن ولم يصلح أن يكون فاصلًا، إذ لا شيءَ يفصلُه منها وداخلًا أن

الرابع: ومما يؤيد ذلك أنه لا بدع أنْ يزيد بعض الرَّكَعَاتِ على بعض بأركان وسنن، فكما أنَّ الأولى زادتُ من الأركانِ بالنيَّة والتكبيرة، ومن السنن بدُعاءِ الاستفتاح وبالتعوِّذ، على رأي مشى عليهِ صاحبُ «التنبيه» رضي الله تعالى عنه، فكذلك زادت الثانية بالتشهيد والسلام، وبالقنوت في بعض الصلوات.

الخامس: ومما يؤيدُ ذلك اختلافُ الأصحابِ في جلسة الاستراحة،

⁽٨) في نسخة تونس، وفي الحاوي المطبوع وداخلاء.

⁽٩) في الحاوي المطبوع ومسماه.

هل هي من الركعة الأولى أو من الثانية، أو فاصلة بين الركعتين؟ على أوجه حكاها ابن الرّفعة في «الكفاية». وبنوا على ذلك ما لو خرج الوقت فيها.

فإن قلنا: إنها من الأولى فالصلاة قضاء؛ لأنه لم يدرك ركعة من الوقت، أو من الثانية، أو فاصلة فأداءً. فانظر كيف لم يجزِمُوا بأنّ آخر الأولى السجدة الثانية، والتشهد الأخير نظير جلسة الاستراحة، بل يجب القطعُ بأنّه من الركعة التي قبلَه، ولا يحسنُ فيه خلاف جلسةِ الاستراحة "؛ لأنّ جلسة الاستراحة تعقبُها ركعة، فيصح أن يجعلَ جزءاً منها، أو فاصلاً بينها وبين ما قبلها، ولا ركعة بعد التشهيد الأخير، فلا يصح جعلهُ من غير [الركعة]" التي هو فيها؛ إذ لا شيء بعدَه تُجعلُ منهُ، أو فاصلاً بينه وبين ما قبله. وبهذا يحصل الفرق بينه وبين التشهيد الأول.

السادس: عُلِمَ مما قررناهُ أَنَّ قوله ﷺ: «منْ أَذْرَكَ ركعةً من الصَّبح قبلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمسُ فَقَدُ أَدْرَكَ الصَّبْحَ» (١٠٠٠) أي أداءً، لا يكتفي فيه بالفراغ من السَّجدةِ الثانيةِ، بل لا بدَّ من الفراغ من الجلوس (١٠٠٠ بعدَها. إن جلسها على الأوَّل وهو مرجوحٌ. فكذا حديث: «منْ أدرَكَ ركعةً من الجمعةِ» لا يكتفى فيه بالفراغ من السجدةِ الثانية، بل لا بدَّ من الفراغ من الجلوس بعدَها، لما قطعنا به من كونه من جملةِ الرَّكعةِ.

⁽١٠) قوله: «بل يجب ... الاستراحة» ساقط من نسخة تونس،

⁽١١) ساقطة من نسخة الأصل، والزيادة من نسخة تونس، ومن الحاوي المطبوع.

⁽١٢) الحديث في المستدرك للحاكم: كتاب الصلاة ٢٧٤/١، وقد جاء بلفظ: ومن صلَّى ركعة من الصبح، ثم طلعت الشمس فليُصِلُ الصبح،، وحديث آخر بلفظ: ووَمَنْ أدرك الرَّكعة فقد أدرُكَ الصَّلاة،، وحديث ثالث بلفظ: ومن صلَّى ركعةً منْ صَلاَةِ الصَّبحِ فليُتمُ صَلاَتَهُه.

وفي المعجم الأوسط، للطبراني ١/٣٣٠: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة، وهو في صحيح البخاري: كتاب مواقبت الصلاة _ باب من أدرك من الصلاة ركعة ٢/٧٥، باللفظ نفسه، وفي صحيح مسلم: كتاب المساجد، ومواضع الصلاة ٢٣٣١ بلفظه، وحديث ثانٍ بلفظه مع زيادة ومع الإمام».

⁽١٣) في نسخة تونس، وفي الحاوي المطبوع: والجلسة،

السابع: قوله على المشهد والسلام داخل في مسمّى الركعة. وذلك لأنّ أخرى الشها ظاهر في أنّ التشهد والسلام داخل في مسمّى الركعة. وذلك لأنّ قوله وأخرى صفة لموصوف مقدّر أي ركعة أخرى، والركعة التي تُصلّى مشتملة على تشهد وسلام، وقد سمّاها ركعة فوجب دخولهما في مسمّى الرُكعة. فإن قيل: يقدّر في الحديث فليُصَلّ إليها ركعة، ويضم إليها التشهد والسلام، قلنا: هذا تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة إليه. والتقدير لا يُصار إليه إلا عند الحاجة، ولا حاجة.

الثامن: لفظ الحديث والأصحاب في صلاة الخوف النان الفرقة الثانية يُصلونَ مع الإمام ركعة ، دليل أنّ التشهّد والسلام داخلانِ في مسمّى الثانية يُصلونَ مع الإمام معه وتسلم. وكذا قولهم: «فإنْ صَلّى مغرباً فبفرقة الركعتين وبالثانية ركعة ، فإنّ الأولى تتشهّدُ مَعه ، والثانية كذلك وتسلّم معه.

والتاسع: قول الفقهاءِ في صلاة النفل: «فإنْ أحرمَ بأكثر من ركعةٍ فَلَهُ التشهُّدُ في ركعتين. وفي كلِّ ركعةٍ، صريحٌ في أنَّ التشهُّد داخلٌ في مُسمَّى

⁽١٤) الحديث بلفظه في المصنف لابن أبي شيبة ١٢٩/٢، وفيه أيضاً ١٢٨/٢ الحديث بلفظه وبزيادة: وومن لم يدرك الركوع فليصلُّ أربعاً».

⁽١٥) حديث صلاة الخوف في صحيح البخاري بحاشية السندي: الصلاة _ باب صلاة الخوف ١٦٨/ : عن ابن عباس: «قام النبي ﷺ وقام الناس معه فكبر وكبروا معه، وركع، وركع ناس منهم، ثم سجد وسجدوا معه، ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا وحرسوا إخوانهم، وأتت الطائفة الأخرى فركعوا وسجدوا معه، والنّاسُ كلّهم في صلاةٍ، ولكن يحرسُ بعضهُم بعضاًه.

وفيه حديث آخر: عن عبدالله بن عمر عن الزهري قال: هل صلّى النبي ﷺ؟ يعني صلاة الخوف، قال: اخبرني سالم أنَّ عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: هغزوتُ مع رسول الله ﷺ قبل نجد فوازينا العدو، فصافقنا لهم، فقام رسول الله ﷺ يصلّي لنا فقامت طائفة معه تُصلّي وأقبلت طائفة على العدو وركع رسول الله ﷺ بهن معه وسجد سجدتين، ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصلّ، فجاءوا فركع رسول الله ﷺ بهم ركعة وسجد سجدتين ثمّ سلّم، فقام كلّ واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين.

⁽١٧) في نسخة تونس والحاوي المطبوع الركعة.



الرُّكْعَةِ، حيثُ جَعَلُوا الرَّكَعَةَ ظرفاً للتشهُّدِ، فيكون منها، ولو كانَ زائداً عليها لم يصحِّ الظرفُ؛ لأنَّه يكونُ بعدُها لا فيها. فقولهم: «تشهد في كلَّ ركعة» كقولهم: «تجب الفاتحة في كل ركعة»، وكقولهم في صلاة الكسوف: «في كل ركعة»، وأن ذلك داخل في مسمَّى الركعة قطعاً.

العاشر: قوله على في صلاة التسبيح: «إنها أربع ركعاتٍ في كل ركعة خمس " وسبعون تسبيحة ». ثم فصّلها «خمس عشرة في القيام وعشرة " في الرُّكوع » إلى أن قال: «وعشر في الركعة التي في " خلسة الاستراحة » إلى أن قال: «وعشر في التشهد عربح في أنَّ جلسة الاستراحة والتشهد إلى أن قال: «وعشر في التشهد عربح في أنَّ جلسة الاستراحة والتشهد بعض من الرَّكعة ، وداخلانِ في مُسمَّىٰ الركعة ، وإلاّ لم يصح أنَّ في كلِّ ركعة خمسة وسبعين ؛ لأنَّه لو كانَا خارجَيْن عن مسمَّىٰ الركعة ، كانَ في كلِّ ركعة خمسة وستون ، والباقى مزيدٌ على الركعة .

ولفظ الحديث: «يُصلِّي أربع ركعاتٍ يقرأ في كلِّ ركعةٍ بفاتحةِ الكتابِ وسورةٍ، فإذَا انقضتِ القِراءَةُ فَقُلْ: الله أكبرُ والحمدُ لله وسبحانَ الله وَلا إله إلا الله خمسَ عشرة مرَّةً قبلَ أنْ تركع، ثم اركعْ فَقُلُها عَشْراً، ثم ارفعْ رأسَكَ فَقُلُها عَشْراً ثم ارفع رأسَكَ فَقُلُها

⁽١٨) قوله دوكقولهم . . . ركعة، ساقط من نسخة تونس.

⁽١٩) في جامع الأصول ١٥٦/٦: وعن ابن عباس: وأنَّ النبيِّ يَظِيَّ صلَّى أربع ركعاتٍ في ركعتين وأربع سجدات». وانظر البخاري ٤٣٨/٢ ـ ٤٣٩، وصحيح مسلم: كتاب الكسوف ـ باب من قال إنه ركع ثمان ركعات في أربع سجدات ١٣٤/١، والموطأ: كتاب صلاة الكسوف: ١٨٦/١، وسنن الترمذي: أبواب الصلاة ـ باب ما جاء في صلاة الكسوف الحديث رقم: (٥٦١، ٥٦٣) ج٢/٢٠٣/٢.

⁽٢٠) في الأصل، وفي الحاوي المطبوع، وفي نسخة تونس خمسة، وهو تحريف.

⁽٢١) في الأصل وفي الحاوي المطبوع، وفي نسخة تونس عشرة وهذا صواب، لأنَّ العدد إذا قصد مسمّاه دون تمييزه جاز تأنيثه وتذكيره وشاهده قوله ﷺ: ومن صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال كان كصوم الدهري. انظر الحديث في الجامع الصغير ٣٠٩/٥.

⁽٢٢) سأقط من الأصل، ومن نسخة تونس، والزيادة من المحاوي المطبوع.

⁽٢٣) قوله: وقبل أذ تقوم، ساقط من نسخة تونس، ومن الحاوي المطبوع.

عَشْراً، ثم اسجُدْ فقُلْها عشْراً، ثم اجلِسْ للاسْتِرَاحةِ فَقُلْهَا عَشْراً قبلَ أَنْ تَقُومَ، فذلِكَ خمسة وسبعونَ في كلِّ ركعةٍ، وهي ثلاثمائة في أربع رَكَعاتٍ (٢١) . أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجة، والحاكم وابن خزيمة في صحيحيهما.

فإنْ قيلَ: الأرجحُ أنَّ جلسةَ الاستراحةِ فاصلةً لاَ منَ الأولىٰ وَلاَ منَ التَّانيةِ، قلتُ: الجوابُ عن ذلك أنَّ هذهِ الجلسةَ في صلاةِ التَّسبيحِ ليستُ كجلسةِ الاستراحةِ، بل جلسةً مزيدةً في هذه الصَّلاةِ، كالركوعِ في صَلاةِ الكسه ف.

ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن حجر في «أماليه». ولهذا طوَّلت، فذلَّ على أنَّها هنا(١٠) من الركعةِ الأولى، فكذلك التشهَّدُ الأخيرُ من الركعةِ الرابعةِ، وَلاَ تتم خمسة وسبعونَ إلا بما يُقالُ فيه.

فإنْ قيلَ: فما الذي أوجبُ لك (١٦) التوقّفَ مع ما ذكرتَ من وجوهِ الاستدلال ، قلت: مسألةٌ رأيتُها في «تَهذيبِ البغوي» فإنَّه بعدَ أن قرَّر في مسائلِ الاستخلافِ أنَّ الخليفة المقتدي في الثانيةِ يُتمُّ ظُهراً لا جُمُعةً؛ لأنه لم يُدركُ مع الإمام ركعةً. قال ما نصُّه: «ولو أدركَ المسبوقُ في الركوع من الركعةِ الثانيةِ فركَعَ وسجد مع الإمام فلمًا قعد للتشهد أحدث الإمام وتقدَّم المسبوق، لَه أن يُتمَّ الجمعة؛ لأنَّه صلَّى مع الإمام ركعةً». هذا نصُّه المسبوق، لَه أن يُتمَّ الجمعة؛ لأنَّه صلَّى مع الإمام ركعةً». هذا نصُّه المسبوق، لَه أن يُتمَّ الجمعة؛ لأنَّه صلَّى مع الإمام ركعةً». هذا نصُّه وحو فه.

⁽٢٤) الحديث في سنن أبي داود: كتاب الصلاة ـ باب صلاة التسبيح الحديث رقم ١٢٩٧ ج٢/٢٠ ، وسنن الترمذي: أبواب الصلاة ـ باب ما جاء في صلاة التسبيح ٢٠٥/٢ ـ ٢٠٦ ، وابن ماجة: كتاب إقامة الصلاة ـ باب ما جاء في صلاة التسبيح ٢/٢٤) ، والمستدرك للحاكم: كتاب صلاة التطوع ١/٣١٨ ، وابن خزيمة: باب صلاة التسبيح باب رقم (٥٢٦) الحديث رقم (١٢١٦) ٢/٣٢٢ ـ ٢٢٢ .

⁽٢٥) كلمة همناء ساقطة من نسخة تونس، ومن الحاوي المطبوع.

⁽٢٦) في الحاوي المطبوع وذلك،

فإن صحَّتْ هذه المسألةُ اتَّجه ما قيلَ في المفارقة، إلّا أني لم أر مَنْ ذكرَ هذهِ المسألة التي ذكرَها البغوي، ولم أر أحداً صرح بموافقته فيها، ولا بمخالفته. وقد ذكر هو ما يشعرُ بأنَّه قالَها تخريجاً من عنده، وَلَمْ ينقُلُها نقلَ المذهب، ولم يتعرض لَها أحدُ من المتأخّرين، لا الرافعي في شرحيه، ولا النووي في «شرح المهذب» الله على تتبُّعه، ولا ابنُ الرَّفعةِ في «الكفاية» مع النووي في وشرح المهذب، الشيخين، ولا السبكي، ولا أحدُ ممن تكلم حرصه على تتبع ما زاد على الشيخين، ولا السبكي، ولا أحدُ ممن تكلم على «الروضة» كصاحب «المهمات» و «الخادم».

وَهِيَ محلُ نظرٍ، وهي التي أوجبتُ لي التوقّف في مسألةِ المفارقةِ. والتَّحقيق أنَّ الركعة اسم لجميع أركانِ الواحدةِ من إعدادِ الصَّلاةِ من القيام إلى مثلِهِ أو إلى التحلُّل ، وإخراجُ التشهَّدِ والسَّلام عن مسمَّى الركعةِ بعيدً جدًّا. والأحوط عدم (١٠٠٠ تجويز المفارقة قبل السلام ليتحقَّق مُسمَّى الركعة المعتبرةِ في إدراك الجمعة (١٠٠٠.

والله تعالى أعلم.

⁽٢٧) في نسخة تونس المذهب.

⁽٢٨) كلمة وعدم، ساقطة من نسخة تونس.

⁽٢٩) في الأصل الركعة، والتصويب من الحاوي المطبوع.

الفاهاارس العامة

فهرس الأحاديث والآثار فهرس الأعلام الأعلام فهرس الكتب



فهرس الأحاديث والآثار

| ـ أن الفرقة الثانية يصلُون مع الإمام ركعة | ١٤ |
|---|----------|
| ــ إنها أربعة ركعات، في كل ركعة خمسة وسبعون تسبيحة | ۱٥ |
| _ من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلّع الشمس فقد أدرك الص | ۱۳ |
| ـ من أدرك من الجمعة ركعة فليصلَ إليها أخرى | 1 2 6 11 |
| ـ يصلي أربع ركعات | 10 |

-

• •

فهرس الأعلام

| \ | | الإسْنُوي: (إبراهيم بن هبة الله) |
|----------|------------|--|
| 17 | 4 17 | البغوي: (الحسين بن مسعود) |
| 7 | | الترمذي: (محمد بن عيسى بن سورة) |
| 7 1 | | الحاكم (محمد بن أحمد الذهبي) |
| 17 | | ابن حمجر (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني) |
| 17 | | ابن خزيمة (محمد بن إسحق) |
| 7 7 | | ابن طريب رسيد المسلمان بن الأشعب) أبو داود (سليمان بن الأشعب) |
| 11 | | ابودارد رسيد. الدميري (محمد بن موسى) |
| 14 | ۱۰،۹ | الرافعي (عبدالكريم بن محمد) |
| 17 | ۰۱۳ ،۱۰ ،۹ | ابن الرفعة (أحمد بن محمد) |
| 17 | ۱۱، | بين الدين السبكي (علي بن عبدالكافي) تقي الدين السبكي (علي بن عبدالكافي) |
| ٩ | | الشافعي (محمد بن إدريس) |
| ١٢ | | ماحب التنبيه |
| 17 | - | صحب السبية ابن ماجه (محمد بن يزد القزويني) |
| 11 | | بن ماجه رحمه بن يرد معرديني) جلال المحلي (محمد بن أحمد) |
| ۱۷۰ | 1.4 | جهرن المحيي (حمد بن المعنى) النووي (يحيي بن شرف) |
| | | |

فهرس الكتب

| 17 | أمالي ابن حجر |
|--------------|------------------------|
| 1 7 | التنبيه |
| 17 | تهذيب البغوي |
| 17 | الخادم |
| 17 | الروضة |
| 17.4 | شرح المهذب |
| 9 | شرح المنهاج |
| 17 | صحيح ابن خزيمة |
| \ \ | صحيح الحاكم (المستدرك) |
| ۱۷ ، ۱۳ ، ۱۰ | الكفاية |
| 1169 | المنهاج |
| 1 7 | المهمات |

•

.

.

•

-

المصادر والمراجع

- ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري، تح. عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، ودار البيان، ١٩٧١/١٣٩١ .
- ـ الحاوي للفتاوي، الجلال السيوطي (ت ٩١١)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ١٩٧٥/١٣٩٥.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث، إعداد وتعليق: عزت الدعاس ورفيقه، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ١٩٦٩/١٣٨٩.
- _ سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، تح. أحمد محمد شاكر، ط۱، البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٧/١٣٥٦.
- ـ سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تح. محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٥٢/١٣٧٢.
- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحق بن خزيمة (ت ٣١١) تح. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩٠هـ.
- _صحيح البخاري بحاشية السندي، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.
- _ صحیح مسلم، أبو الحسین مسلم بن الحجاج، ط۱، دار الکتب العلمیة، بیروت _ لبنان _، ۱۹۷۷م.

- المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري (ت ١٠٥هـ) مكتبة النصر الحديثة، الرياض.
- المصنف، لابن أبي شيبة (ت ٢٣٥)، بعناية عبدالخالق خان الأفغاني، حيدر آباد، الهند، ١٩٦٦/١٣٨٦.
- ـ المعجم الأوسط، للطبراني، تح. د. محمود الطحان، ط۱، مكتبة المعارف، الرياض، ۱۹۸۰/۱۶۰۰.

•

-

المتويات

| 0 | المقدمة |
|------------|-----------------------|
| 4 | النص المحقق |
| 19 | الفهارس العامة |
| * 1 | فهرس الأحاديث والآثار |
| 27 | فهرس الأعلام |
| 22 | فهرس الكتب |
| Υ ξ | المصادر والمراجع |
| 77 | المحتويات |

.

-

•

•

•